

تقييم الشيخ / حامد تركي لحزبي الشعب والديمقراطي الارتريين وملاحظاتي عليه

منقستاب اسمروم
2009 / 7 / 29م

طالعت المقال المعنون ب(الحوار الوطني الارتري خلفياته .. وأهدافه/ الحلقة الأولى) للشيخ/ حامد صالح تركي والمنشور بموقع النهضة الالكتروني بتاريخ الثامن والعشرين من يوليو 2009م،) والشيخ/ حامد تركي شخصية معروفة في الساحة السياسية الارترية، فقد ناضل من قبل من أجل تحرير ارتريا ملتحقاً بحبهة التحرير الارترية في وقت مبكر، وفي ذات الوقت كان له الدور البارز في تأسيس ونضالات الحركات الاسلامية الارترية، ولا يزال حتى هذه اللحظة يواصل نضالاته من خلال عضويته في قيادة الحزب الاسلامي الارتري للعدالة والتنمية.

واليوم نرى الشيخ/ حامد تركي يحاول التطرق الي قضايا هامة وكثيرة، واضعاً رؤيته وتقييمه حولها، ومن الطبيعي أن يتضمن ما أثاره من موضوعات ما يكون قابلاً للاتفاق أو الاختلاف. إنني في الوقت الذي أشيد فيه بالتناول الجريء والصريح لما ظل يدور همساً وغيبية، أرجو أن تسمحوا لي بإيراد ملاحظاتي حول ما أورده الشيخ من تقييمات بشأن حزب الشعب والحزب الديمقراطي.

وبما أن الشيخ/ تركي قد أشار الي أن تلك الرؤى والتقييمات تخص شخصه ولا تعبر عن رأي حزبه أو أية جهة أخرى، أود أن أؤكد أنني بدوري اخترت أن يكون الرد عليه أيضاً شخصياً، أنحمل تبعاته وحدي، ولا علاقة لحزبي به، وتعميماً للفائدة أورد أدناه رأي الشيخ/ تركي بالنص معقياً عليه بملاحظاتي حوله:

(وثانيها: كتلة الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الارتري :

وكان هذا التكتل موجودا من قبل من الناحية العملية ، وهذا التكتل يجسد التوجهات الثقافية والدينية والسياسية ، لقومية التفرقة المسيحية ، وهو تكتل للمسيحيين وحلفائهم المسلمين .. ويؤخذ علي تكتل الشعبي / الديمقراطي ميله الشديد الي تزكية دوره النضالي والطبيعي في الساحة الارترية ، الي جانب حرصه علي احتواء تنظيمات المعارضة الاخرى وإصراره علي الاعتراف له بهذا الدور من الجميع ، وسعيه منفردا في خياره لوراثة سلطة وتراث الجبهة الشعبية الحاكمة؟! وقد يكون هذا حقه الطبيعي في لعبة التنافس السياسي كما أن دور الحزبين النضالي في الساحة الارترية معروف ومقدر ولا ينكره أحد ..

ولكن اذا كان يترتب علي هذا الدور توترات ومواقف سلبية في علاقات التنظيمات السياسية بعضها ببعض ، فان هذا الدور سيؤدي بالنتيجة الي إلغاء دور الآخرين ، والساحة الارترية لا تحتمل أبوة وأستاذية في العمل السياسي .

وأخيرا هذه ملاحظات عابرة علينا ان نتقبلها في إطار الشفافية والوضوح فيما بيننا .. وما يهمنا هو التأكيد علي أهمية كل الأدوار النضالية للجميع ، ومع كل الوان طيفها السياسي

والفكري وضرورة تنافسها وتفاعلها وتعايشها بشرف .. وبغير القبول بهذا الفهم لن نستطيع إقامة ديمقراطية حقيقية ، وبالتالي لن تنعم ارتريا بسلام حقيقي .) انتهى.

ملاحظاتى:-

أولاً/ حول أن (هذا التكتل كان موجودا من قبل من الناحية العملية):

قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب الشعب في يوليو 2008م علي أقل تقدير، لم يكن هناك تكتل يقتصر علي هذين الحزبين فقط، بل دأبت جبهة التحرير الارترية/ المجلس الثوري علي اتباع سياسة التحاور والتشاور مع كل التنظيمات أعضاء التجمع الوطني الارتري، ففي 2004م جرى بفرانكفورت بالمانيا لقاء ثلاثي كانت أطرافه تتمثل في جبهة التحرير الارترية/ المجلس الثوري وجبهة التحرير الارترية والحزب الديمقراطي وقد تم التوقيع في ذلك الاجتماع علي وثيقة تفاهم تهدف الي أن تبدأ الأطراف الثلاثة عملاً مشتركاً، الحركة الفدرالية الديمقراطية الارترية هي الأخرى أبدت دعمها وتأييدها لذلك الاتفاق وفي لقاء لندن لذات الأطراف تم الاتفاق علي أن تكون الحركة جزءاً من ذلك الحراك، ممثلو تلك التنظيمات بالرطوم أيضاً ومنذ أن تم إبلاغهم بنتائج تلك اللقاءات تحركوا سوياً متبادلين الأفكار فيما بينهم وبين بقية التنظيمات، ولم يلبث كل من حزب الشيخ/ تركي نفسه، الحزب الاسلامي والمؤتمر الشعبي أن أعربا عن استعدادهما للانضمام لهذا الاتفاق، حيث انبثق عن تلك التفاهمات الاتفاق علي عقد اجتماع بين ست تنظيمات في الخرطوم خلال الأشهر الأولى لعام 2005م، وسرعانما عقد الاجتماع في موعده المحدد، واتفقت أطراف الاجتماع أن تعمل سوياً علي انتشار التجمع الوطني الارتري من أزمته الخائفة، تلك الجهود والرغبات حصلت علي دعم وتأييد دول الجوار لتكون الحصيصة تأسيس التحالف الديمقراطي الارتري وبروزه الي الوجود في مارس 2005م، هذه جملة من الحقائق الدالة بما يكفي علي عدم وجود قديم لتكتل يعرف بتكتل حزب الشعب والحزب الديمقراطي.

فيما بعد قررت جبهة التحرير الارترية/ المجلس الثوري في مؤتمرها التنظيمي السادس المعقود في 2006م حل نفسها والاتفاق مع من يماثلها في الرأي من التنظيمات الأخرى (علي أن تحل تلك التنظيمات نفسها هي الأخرى) علي تكوين حزب سياسي واحد بعد عامين فقط من انفضاض مؤتمرها ذلك، ولتطبيق هذا المسعى علي أرض الواقع لم يدخر التنظيم جهداً في اللقاء بكل التنظيمات والأحزاب ذات البرامج المتطابقة مع برنامجه السياسي، هذا وإن لم تثمر تلك اللقاءات الوصول الي اتفاق تنظيمات أخرى معنا علي حل نفسها والمشاركة في ذلك المؤتمر التأسيسي، إلا أننا أحسننا أن الأخوة في الحزب الديمقراطي وجبهة الإنقاذ الوطني كانوا أكثر التنظيمات اهتماماً بمواصلة وتطوير الحوار نحو درجة أكبر من التفاهم والانسجام، ثم أدت أزمة التحالف الديمقراطي التي آلت الي انشطاره في 2007م الي التقارب بين التنظيمات الثلاث أكثر فأكثر والوصول الي صيغة عمل مشترك أفضل تطوراً.

كذلك من باب التذكير أشير الي أنه، حتى في تلك الأونة كان الشيخ/ تركي قد وصف في اجتماع رسمي بالخرطوم جناح التحالف المكون من التنظيمات الثلاث بأنه تكتل للمسيحيين والكبساويين (أبناء المرتفعات)، واليوم ماذا فعل الشيخ بجبهة الإنقاذ (التنظيم الثالث في ذلك الجناح)؟ هل وصفها بالمسيحية والكبساوية؟ لا، بل وصفها بأنها إطار للانتماء الوطني العام (وانتماء عام مثل جبهة الإنقاذ الارترية) علي حد تعبيره، ما الذي حدث؟ هل تغيرت جبهة الإنقاذ أم تغير الشيخ؟ من الواضح جداً أن الشيخ هو الذي غيّر موقفه وتقييمه لحاجة، بل حاجات في نفسه.

في تطورات طرأت فيما بعد انسحبت جبهة الإنقاذ من ذلك الجناح وواصل التنظيمان الآخران (جبهة التحرير الارترية/ المجلس الثوري والحزب الديمقراطي) حواراتهما التي أسفرت عن توقيعهما في الأشهر الأولى للعام 2008م بفرانكفورت علي وثيقة تعلن علي الملأ نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما، وفي يوليو 2008م انعقد المؤتمر التأسيسي والأول لحزب الشعب، ومنذ ذلك الحين تواصلت حوارات عديدة بين حزب الشعب والحزب الديمقراطي وجهتها الوصول الي اتفاق وحدوي اندماجي بينهما.

أردنا بإيراد تلك الحقائق الدامغة ألا تتسبب عبارات الشيخ/ تركي الغامضة والقائلة ب(قديم وجود تكتل يعرف بتكتل الحزبين الديمقراطي والشعب) في إحداث بلبله.

ثانياً:- حول القول بأن (تكتل الحزبين يجسد التوجهات الثقافية والدينية والسياسية ، لقومية التفرقة المسيحية ، أو هو تكتل للمسيحيين وحلفائهم المسلمين):-

لقد دخلت عبارة (حلفائهم المسلمين) ضمن هذا السياق بقصد المجاملة والمداراة، لكن الرسالة المطلوب إيصالها هنا هي تلك العبارات المُبرزة باللون الأزرق، علي أن هذه أو تلك العبارات تمثل فقط فهم الشيخ/ تركي لذينك الحزبين ولا تمثل بحال حقيقة الحزبين أو جوهرهما، وبما أنه لكلينا (أنا والشيخ) الحق في التعبير عن رأينا ومفاهيمنا، أورد فيما يلي بإيجاز حقيقة هوية الحزبين مدعومةً بالحقائق التالية:-

- الحزبان الديمقراطي والشعب حزبان علمانيان لا يؤيدان تدخل السياسة في الدين ولا العكس، ومعروف عنهما الانقياد بهذا المنهج والعمل وفقه.
- يقبلان عضوية أي مواطن ارتري بلغ سنًا محددة وتوفر لديه الايمان ببرامجهما السياسية والاستعداد للتقيد بدستورهما، دون اشتراط انتمائه الي دين، عرق، أو جنس (نوع) ... الخ بعينه، وبالتالي لا يوجهان الدعوة لنيل عضويتها الي طائفة دينية ما أو قومية بعينها.
- لأعضاء الحزبين حقوق متساوية في كل المجالات يكفلها دستور الحزبين.
- يرفضان أي تمييز أو ضرر يلحق بأي مواطن بسبب انتمائه الديني، العرقي، الجنسي.
- يؤمنان بوحدة ارتريا أرضاً وشعباً ويعملان كل ما في وسعهما من أجل تحقيق وصون هذا المبدأ.
- يقران برسمية اللغتين العربية والتجريدية ويطبقان هذا المبدأ عملاً لا قولاً فقط.
- يُقران بتعدد التكوين اللغوي، الديني، العرقي لارتريا.
- يؤمنان بضرورة إقامة نظام ديمقراطي في ارتريا يسمح بالتعدد والتنافس الحزبي والتداول السلمي للسلطة، ويعملان جاهدين من أجل الوصول الي ذلك.

وفوق هذا وذاك يمكن لمن أراد الاستزادة علماً بهوية الحزبين الرجوع الي وثائقهما، برامجهما السياسية، دساتيرهما... الخ.

في رأي المتواضع، هذا الحزبان يمثلان عضويتها المؤمنة ببرامجهما السياسية والمتقيدة بدساتيرهما، ولا يمثلان بحال من الأحوال المسيحيين أو المسلمين في ارتريا، أو هذه القومية أو تلك من القوميات الارترية، كما لا يوجد دين أو قومية تحظيان لديهما بمكانة خاصة أو يدعيان تمثيلهما والدفاع عنهما، بل هذا من شأن تلك التنظيمات التي تدعي تمثيل ديانة من الديانات أو قومية من القوميات، بيد أنني لا أرى أن ذلك الادعاء يخول لهما الوصاية علي ديانة بعينها أو قومية بذاتها، إنهما فقط يمثلان عضوية تنظيماتهما المقيدة في سجلاتهما والتي ترى رأيهما، أما حقيقة تمثيلهم لمن يدعون تمثيلهم فلن تعرف الآن، إنما سوف تعرف عبر صناديق الانتخابات عند إرساء النظام الديمقراطي.

يا ترى ما هو المغزى من مثل ادعاء الشيخ/ تركي بأن هذا الحزب أو ذاك يمثل الديانة الفلانية دون أن يعلن الحزب نفسه أنه فعلاً كذلك كما فعل حزب الشيخ؟ ما المقصود بهذه الدعوة؟ هل هي دعوة موجهة للمسلمين تحثهم علي الانتماء والتحزب لأن المسيحيين بدورهم قد بدأوا يلتئمون ويتضامنون؟ إذا كان المقصود هذا فليس بالنسبة لي بالأمر الجديد، فقد قيل ويقال في هذا الصدد الكثير دون ثمرة ولا جدوى.

ثالثاً:- حول الادعاء ب(سعي التكتل المزعوم منفردا في خياره لوراثة سلطة وتراث الجبهة الشعبية الحاكمة):-

هنا يحاول الشيخ أن يقول لنا إن كتلة الحزبين – الشعب والديمقراطي – تسعى الي الانفراد ب(وراثة سلطة وتراث الجبهة الشعبية الحاكمة)، وهذا اتهام مجانب للحقيقة، إذ إن الحزبين يسعيان الي إسقاط نظام الههدف وإبداله بنظام ديمقراطي، وأن يسترد الشعب حقه الطبيعي في انتخاب أو إقالة قائده بنفسه، كما أنهما لا يهدفان الي وراثة سياسات النظام الاضطهادية، الانفرادية والاقتضائية، بل يناضلان لتغيير تلك السياسات وهدمها تماماً، وعلي العكس تماماً يسعي الحزبان الي إدخال تغييرات جذرية في عقلية وثقافة المجتمع الارتري، لا الي وراثة الأوضاع القائمة أو العيش أسرى لماضٍ مضى وانقضى.

إن الحزبين يعارضان بشدة أية دكتاتورية، سواء كانت لفرد، مجموعة أو حتى لنظرية فكرية أو سياسية محددة، ويناضلان من أجل تأمين بيئة ديمقراطية نظيفة تسمح وفق الدستور وقانون تنظيم الأحزاب بتكوين وتنافس أحزاب سياسية تؤمن بحكم القانون والانقياد به، وما أبعد ما عدّناه من القناعات والتوجهات الخاصة بالحزبين عن تراث وثقافة الههدف (الحزب الحاكم).